The Open European Journal of Social Science and Education (OEJSSE)
(E-ISSN: 3062-3456)
المجلة الأوروبية المفتوحة للعلوم الاجتماعية والتربوية
Journal homepage: https://easdjournals.com/index.php/oejsse/index

الخطاب الفقهي بين ضرورة الفهم وآفاق التـــأويل

د. ذكرى بنت الحبيب الجد*
المعهد العالي للعلوم الإسلامية القيروان، جامعة الزيتونة، تونس

* Corresponding author E-mail: dhekranbl10@gmail.com

Article history	Received	Accepted	Publishing
	18 October 2024	25 December 2024	02 January 2025

الملخص

إن الخطاب الفقـــهي من الخطابات التي تتّسم بالتطور والتجدد، ولذلك قيل عنه قديما بأنه: من العلوم التي نضجت ولم تحترق، فما ذلك النضوج إلا تعدد المسالك التي انتهجها الفقهاء في انتقالهم من مرحلة إلى أخرى في فهمهم للنص واجتهادهم في تأويل المراد منه بناء على فهم كل منهم.. وما عدم الاحتراق إلاّ تلك الاجتهادات والمفهوم التي اتسمت بالتعدد والتنوع في الوقت نفسه؛ فكان لا بد، والحال هذه، أن يستمر الخطاب الفقهي على مسيرته التطورية انطلاقا من هذا التعدد وذلك التنوع ..

ومن هنا يفتح الباب للتأويل في هذا المجال الخصب الذي يواكب متطلبات الحياة عصرا بعد عصر، ويستجيب لمستجدات العصر، فإن فقد الخطاب الفقهي مزية النظر والتأويل بحسب الظروف والمواقف التي تتجدد حينا بعد حين، فإنه عندئذ يتخلف عن مسايرة الدين والحياة معا.. ولكن يجدر بنا أن نتساءل: عن أي نص نتحدث؟ أي تأويل نعني؟ أما الجواب الأول فيأخذنا إلى الحديث عن النصوص الشرعية والخطابات التي تتلاءم وتتكيف مع تجدد المجتمع، ذلك أنه ثمة ثوابت هي بمنـزلة الأسس التي يقوم عليها البناء، وثمة فروع متشعبة هي التي تساير حياة الناس وتستجيب لحاجاتهم، ولن يتحقق لها ذلك إلاّ بحسن الفهم عن طريق التأويل الإيجابي الذي يساير حضارة ويضمن سيرورة سنة التطور ومواكبة المستجدات، حتى لا يكون الدين سببا في تأخر المجتمع وتخلفه عن ركب المجتمعات المتطورة.. والذي يضمن هذه المواكبة هو ذلك التجديد الفقهي القائم على حسن التأويل ومعرفة المحطات التي ينبغي المرور بها على نهج التطور..

هذا التجديد يمثل مرحلة فاصلة من مراحل إعادة القراءة والفهم للخطاب الديني، وإمعان النظر في مختلف الاتجاهات الفكرية بما لها من حمولات متباينة، وإعادة صياغتها بما يتلاءم وطبيعة الحياة التي يعيشها الناس ويعايشونها بصفة فعلية آنية.. حتى يجدوا ضالتهم ويعيشوا حياتهم في ظلها..

هذا، وإنّ تمثُّل إشكالية دلالة الخطاب تتطلب الوقوف على ما له من إفرازات تّاريخية وثقافية واجتماعية، حتى يتم الخروج من دائرة التقديس أو التدنيس تقليدا واتباعا، لا فهما واتساعاً، بما يمليه الخطاب في ذاته وما يحمله من أبعاد علمية وحضارية هي مقصودة من الدين بالضرورة.. وهنا يتحقق لدينا النهج الصحيح للتأويل الذي يرتقي بالخطاب ولا يحتكره، ويفككه ولا يسدّ منافذه..

ضمن هذا الإطار تأتي ورقتنا هذه التي نروم منها الوقوف على أهمية فهم الخطاب الديني وحسن تأويله، في إطار تجديدي يمكّنه من مسايرة الحياة ومتطلبات العصر ومستجداته، وذلك ما ينبغي العمل على تحققه إذا أُريد للمجتمع أن يساير سنة التطور والتجديد التي تشهدها الحياة العصرية في كل مناحيها..

الكلمات المفتاحية: الخطاب الفقهي – النص - التأويل – التجديد – التطوير

Jurisprudential discourse: between the necessity of understanding and the horizons of interpretation

Dr. Dhekra Bint Habib Eljed *
High school of Islamic sciences Kairouan, University of Zitouna, Tunisia

Abstract
The discourse of Islamic jurisprudence (al-Fiqhī Discourse) is characterized by evolution and renewal. This is encapsulated in the ancient adage that it is one of the sciences that has "matured but not been burnt" (نضجت ولم تحترق). This "maturity" signifies the multiplicity of intellectual paths (masālik) adopted by jurists (fuqahā') as they transitioned from one phase to another in their comprehension of the sacred text (al-Naṣṣ) and their efforts (ijtihād) to interpret its intended meaning based on individual understanding. The condition of "not being burnt" reflects the diverse and simultaneous variety (ta'addud wa tanawwu') inherent in these jurisprudential efforts and interpretations (fuhūm). Consequently, it is imperative that the Fiqhī discourse continues its evolutionary trajectory, drawing strength from this inherent diversity and variety.
This opens the door for hermeneutic interpretation (al-ta'wīl) within this fertile domain, which continually accommodates the requirements of life (muṭallabāt al-ḥayāh) from one era to the next and responds to contemporary developments (mustajaddāt al-'aṣr). If the Fiqhī discourse were to lose the advantage of interpretive consideration (al-naẓar) and interpretation based on ever-changing circumstances and situations, it would consequently fall behind in keeping pace with both religion (al-Dīn) and life.
However, we must ask: Which text are we discussing? Which interpretation do we mean? The first answer directs us toward the Sacred Texts (al-Nuṣūṣ al-Shar'iyyah) and the discourses that adapt and conform to societal renewal. There are immutable constants (thawābit) that serve as the foundations upon which the edifice is built, and there are branching subsidiaries (furū' mutashabbi'ah) that navigate people's lives and address their needs. This adaptability can only be achieved through sound comprehension via positive interpretation that aligns with civilization (ḥaḍārah), guarantees the continuity of the law of development (sunnat al-taṭawwur), and keeps abreast of new realities, thereby preventing religion from becoming a cause for societal backwardness. The guarantor of this alignment is the jurisprudential renewal (al-tajdīd al-Fiqhī) founded upon sound interpretation and the recognition of the necessary stages of development.
This renewal represents a crucial stage in the re-reading and re-comprehension of religious discourse. It necessitates deep consideration of various intellectual trends and their divergent conceptual loads (ḥumūlāt mutabāyinah), and their reformulation to suit the immediate, factual reality of people's lives. This allows individuals to find their path and live their lives in the discourse's embrace.
Furthermore, grappling with the problematic of the discourse's significance (ishkāliyyat dalālat al-khiṭāb) requires confronting its historical, cultural, and social ramifications (ifrāzāt). This is essential to break free from the cycle of unquestioning reverence or degradation-a cycle based on tradition and following (taqlīd wa ittibā') rather than on profound understanding and intellectual expansion (fahm wa ittisa'). The aim is to fully realize the inherent scientific and civilizational dimensions of the discourse, which are necessarily intended by religion. This process establishes the correct approach to interpretation that elevates the discourse without monopolizing it, and deconstructs it without sealing its avenues.
Within this framework, our current paper seeks to highlight the critical importance of understanding religious discourse and its sound interpretation in a renewal-oriented context. This renewal enables the discourse to keep pace with life and the demands and developments of the contemporary era-a necessary endeavor if society is to align with the law of evolution and renewal evident in all facets of modern life.

Keywords: Jurisprudential discourse – text – interpretation – renewal – development.

مقدمة

لم يثر الخطاب الفقهي قضايا جوهرية تتعلّق بطبيعة التأويل ومدى التزامه بخصائص النص المؤوّل باعتباره الإطار الفعلي للمقاربات الفكرية والاعتقادية. وعلى الرغم من أنّ العمليّة التّأويلية تنطلق من أنساق صارمة ومضبوطة، إلاّ أنها غالبا ما تتأثر بالعوامل الخارجيّة التي قد تنزع التأويل من مرجعية النّص وتدفعه نحو الاستجابة لمطالب الانتماء ومقتضيات أعراف الجماعة وتقاليدها.

تتسم هذه القضيّة، بدرجة عالية من التعقيد نظرا لتداخل المستويات المختلفة، وتشابك العلاقات المتنوعة، ممّا يفسّر تعدّد المداخل التي تناول من خلالها الفقهاء قضية التأويل.

أسفر هذا التنوع والاختلاف في أشكال التناول عن جدل قائم غالبا ما ضحى بالحقيقة، حيث ألغت هذه المقاربات الكيان اللغوي للنص القائم على الإبلاغ.

وعلى الرّغم من أنّ الخطاب الفقهي يختلف عن الخطابات الأخرى من حيث البنية والمقصد، إلاّ أنّه يشترك معها في الأداة التي تنقله من مرحلة البناء إلى مرحلة التفكيك وإعادة البناء. غير أنّ فعل القراءة غالبا ما صادر حقيقة هذا الانتماء اللّغوي للخطاب الفقهي، ممّا يستدعي التأكيد على أنّ هذا العدول في قراءة الخطاب الفقهي قد أسقط عليه معاني ومواقف ورؤى هو أنأى ما يكون عنها.

يتطلّب هذا السياق المنهجي الدقيق معالجة الخطاب الفقهي في ضوء بنيته النّصية الأصيلة لإستجلاء خصائص الإبلاغ والإفهام التي ينطوي عليها، غير أنّ المنظور يحتاج إلى وقت طويل من التاريخ الفكري الإسلامي، ممّا فسح المجال لانتشار الخطابات المنفلتة من قيود العقلانية والتي تنحو نحو الإقصاء والتهميش. حيث أصبح فهم الآخر رهينا للمزاجيّة.

إنّ تحقيق مقصد هذه القراءة يستلزم التخلّي عن كلّ مقاربة تبريرية تسعى إلى تعزيز الاختلاف وتوسيع الهوّة بين القراءات المتنوّعة.

I- الخطاب الفقهي ودلالات النص.

1/ التوجيه الفقهي لدلالات النص:

يشير الخطاب في المعجم العربي إلى الكلام. وقد استمد دلالته من السياق القرآني ﴿**وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ**﴾[1] .

ويفسّر الزّمخشري "فصل الخطاب بأنّه الكلام البيّن الملخّص الذي يتبنّاه المخاطب ولا يختلط عليه الأمر". وفصل الخطاب هو الكلام الذي يبّن المقصود دون أيّ غموض أو إشكال[2].

يعرّف التّهانوي الخطاب بأنّه: "الكلام المتوجّه به إلى الغير لإفهامه"[3]، لأنّه يمتثل للأصول التي ينحدر منها المصطلح.

يجمع الخطاب بين المعبّر عنه والمعبّر لأنّه نوع من أنواع إمكانيّة التّعبير فالخطاب لا يقف عند حدّ تصويب الأفكار، ولكنه يعكس الواقع الخارجي، يشكّل النموذج لكل استقامة في العلاقة بين الخطاب والوجود، فالخطاب هو حضور مباشر، بإمكانه أن ينتج علاقة مع الآخر قائمة على العطاء. حيث يرتبط لفظ الخطاب في الموروث الثقافي العربي بعلم الأصول، ويقتصر مدلوله على الإجراءات التي تخصّ ذلك المجال.

يرى أركون أنّ أي قراءة تفسيريّة للخطاب العقائدي يجب أن تنطلق من إدراك وتحليل الرؤى والنظريات وطرق بناء العقائد والتصرفات التي ينبني عليها الدّين. ويشدّد على ضرورة دراسة الإسلام من منظورين متكاملين:

أ. كديناميكية فكرية ذاتية للفكر الإسلامي

ب. كديناميكية فكرية متسقة مع الفكر الحديث

كفعالية علمية متضامنة مع الفكر المعاصر كله.

من خلال هاذين المنظورين يطوّر أركون منهجه في استنباط معاني القرآن، مقرّا أنّ نجاح أيّ قراءة تأويلية يتوقف على ما يسميّه "أرخنة" الخطاب القرآني، ويرى أنّ هذه الإجرائية ضرورية باعتبارها نقطة انطلاق لكلّ قراءة تأويليّة ناجحة.

---

[1] ص20.

[2] الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، ج20، ص38.

[3] التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مادة الخطاب، تح، علي دحروج، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1996، مجلد1، ص750.

يدعو أركون إلى دراسة الوحي كدلالة دينية قابلة للتأويل ببعديها التّاريخي والاجتماعي تتجاوز حدودها لتصل إلى مجال مطلق ثمّ تعيد صياغة هذا التسامي وتكييفه مع الواقع التاريخي والاجتماعي في كل مرحلة. فهذا الأمر يتحقّق بفضل دائرة التأويل التي تضفي على الظاهرة القرآنية صفة كليّة، فالتأويل بهذا المعنى هو لحظة يدرك فيها الإنسان الحقيقة، حيث يحاول استكشاف تجلياتها البرهانية والعرفانية[4].

2/ شروط الخطاب الفقهي

أ- الاعتدال والوسطية: يتحملّ الخطاب الفقهي مسؤولية الحفاظ على الفطرة الإنسانية وتنميتها، حيث يقرّر المنهج القرآني مبدأ الوسطية والاعتدال النابع من اليسر والسهولة كما ورد في القرآن الكريم ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾[5] ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾[6] ﴿ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾[7] هذه الآيات تدلّ على وسطية الإسلام، ونبذ التطرّف ممّا يستوجب على الخطاب الفقهي أن يكون معتدلا ومتوازنا يراعي ظروف الناس وأحوالهم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وسطا﴾[8] ، قال الشوكاني (وكذلك جعلناكم) كما أنّ الكعبة وسط الأرض كذلك جَعَلناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً[9].

ب- التأثير والإقناع: لكي يكون الخطاب الفقهي فعّالا وجذّابا، أن يتّسم بالهدوء ليفتح قلوب المستمعين ويصل إلى نفوسهم، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[10]، ويجب أن يتميّز الخطاب بالكلام الطيّب والقول الحسن ليكون له تأثير إيجابي على المستمعين.

ج – الواقعية في الطرح: لكي يكون الخطاب الفقهي المعاصر اليوم مراعيا للواقعية وأن يبتعد عن المثالية. وتعني الواقعية: "أخذ الخطاب بعين الاعتبار ظروف حياة النّاس ورغباتهم ومشاعرهم". فالإسلام لم يفرض على الإنسان إلاّ ما في وسعه، فهدف الشريعة الإسلامية تخفيف العبء والضيّق عن الناس. قال تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾[11]والواقعية عكس المثالية الحالمة، والخطاب الفقهي خطاب واقعي عملي يراعي اختلاف الظرف والمكان، قال تعالى: ﴿**إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُه**﴾[12].

3/ ركائز الخطاب الفقهي المعاصر ومنطلقاته

أ – ركائز الخطاب الفقهي: يمكننا تلخيص هذه الركائز في النقطتين التاليتين:

- تقديم صورة إيجابيّة عن الإسلام إلى العالم. كما ورد في القرآن الكريم: ﴿كنتم خير أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[13]. فهذا التشريف يوجب على المسلمين تقديم نموذجا إيجابيا عن الإسلام.
- هدف توحيدي ويتمثل في السعي لتوحيد المجتمع، ونبذ أسباب الخلاف والفرقة، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[14] ، فسّر ذلك القرطبي بأنّ فيه مواصلة الإيصاء لهم وشدّ أزرهم، ومعنى فتفشلوا أي تذهب قوتكم وتتلاشى.

هذا الهدف يتطلّب من الخطاب الفقهي أن يكون جامعا لا مفرّقا، وأن يعزّز الوحدة والتضامن بين أفراد المجتمع. أورد ابن عاشور في تفسيره لهذه الآية أنّ التنازع ينشأ غالبا عن اختلاف الآراء وهو أمر متأصل في الفطرة لذا بسّط القرآن

---

[1] أركون محمد، القرآن من التفسير الموروث على تحليل الخطاب الديني، ترجمة: هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت ـ ط1، 2001، ص 6-7.

[2] البقرة 185.

[3] النساء 28.

[4] المائدة 6.

[5] البقرة 143.

[9] الشوكاني محمد بن علي، فتح القدير دار المعرفة، ص 22، 1428، 2007.

[10] النحل 125.

[11] الحج 78.

[12] آل عمران 140

[13] آل عمران 110.

[14] الأنفال46.

القول في هذا الموضوع ببيان سوء عاقبته فحذّر من أمرين خطيرين: "الفشل وذهاب الريح". ذلك أنّ التخالف يفضي إلى الفشل، الذي يثير الفرقة ويمنع التضامن بين أفراد المجتمع[15].

ب – منطلقات الخطاب الفقهي: لا بد أن ينطلق الخطاب الفقهي من:

- **وسطية المنهج وتوازنه:** يتميز الخطاب الفقهي بالوسطيّة، حيث يراعي التوازن بين العقل والوحي، والثّابت والمتغيّر، هذا التّوازن النّابع من العقيدة الإسلاميّة قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[16] وتتجلّى مظاهر التوازن في جميع مجالات الحياة الإنسانية ممّا يؤدّي إلى عدم الغلوّ والتطرّف.
- **الإيجابية:** وتتمثل في مشاركة الخطاب الفقهي الناس لنقلهم من حالة السّلبية إلى الإيجابيةّ تجاه الكون وتذكيرهم بواجبهم الدّيني في تعمير الكون وأداء واجب الاستخلاف". فالإيجابية تتجلّى في علاقة المسلم بربّه بأخيه الإنسان وبالكون، حيث يشعر بأنه لم يخلق سدا، وأنه أسمى الكائنات قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾[17] .
- **الشمولية: وتتجلّى في كون** الإسلام ليس مجرد عقيدة وعبادة، بل هو نظام شامل يغطّي جميع مجالات الحياة، ويجب أن يساير الخطاب هذا الشمول. لذلك يجب أن يعكس الخطاب الفقهي هذا الشمول، مراعيا حقائق العقيدة الإسلامية، فالله هو الخالق لكل موجود: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[18] والكون مسخّر لخدمة الإنسان، وأنّ الحياة الدنيا هي مجال العمل والاختبار، بانتهائها تبدأ مرحلة الحساب والجزاء.

II الخطاب الفقهي و آفاق الفهم و التأويل :

1/ الخطاب وضرورة التأويل

حظيت النّصوص الفقهية بممارسة تأويلية واسعة أخضعت الخطاب الدّيني إلى نوع من القداسة وعدم المساس به فسعى المناصرون لهذا الخطاب على فرض تأويل أحادي حتى يظل الخطاب الفقهي خطابا منغلقاً على ذاته أمام تعددية تأويله، منعا لأسباب التخالف حيث تمتع الخطاب الفقهي منذ القرون الأولى بالذيوع والانتشار، لأنه خطاب واع بذاته إلى حد خطاب عميق الفهم لنفسه متحريا تجنّب الزيف. فغدا النص أساس الحياة، وعملية التأويل لا تعني أن فهم النص أمر سهل، بل هو أمر على غاية من التّعقيد. لذا لابدّ من قراءة تحليلية تكشف مكامن النص ومرتكزاته الدّلالية حتى يصبح قابلا للقراءة والتأويل، مختلفاً عن القراءة السابقة، متطوراً متلائما مع المستجدات.

فالخطاب الفقهي هو المعرفة بالواقع الاجتماعي في سعي إلى عرض جملة من المفاهيم والرؤى الإسلامية والمضامين حول قضاياه وإشكالاته المتباينة. فهو يعنى بسلوك الأفراد الظاهرة والباطنة، فالباطن هو الحقائق التي يحتويها النّص كمحتو أو مضمون، أما الظاهر فهو اللغة التي يتجلّى من خلالها لأفهامنا، أمّا التأويل فهو الخطاب نفسه، وهو أبجدية من أبجديات الحياة والطريقة التي يتواصل بها النّاس مع العالم، أي علاقاتهم المتبادلة بالمجتمع، فالدين يحمل في طياته أخلاقيات وسلوكيات ونظماً اجتماعية باعتباره سلوكاً منظماً لأتباعه وهذا النص يحتاج إلى قراءة واعيّة وقدرة على الفهم والتّأويل، إنه الفقيه الذي ينظر إلى اللغة على أنها أساس التكليف الشرعي.

ومنهم من عدّ التفسير مرادفاً للتأويل مثل محمد بن جرير الطبري (ت310 ه) الذي وسم كتابه بـ «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» حيث يبدأ تفسيره للآية بقوله:" القول في تأويل قوله تعالى...". كما إنّ سيبويه يفرّق بين التأويل والتفسير، فالتأويل عمليّة ذهنية والتفسير للدّلالة الواضحة ومهمة الفقيه هي النفاذ إلى عالم النص. ساعيا إلى فهم المعاني الكامنة وراءه وتحليل اللغة والسياق الذي كتب فيه.

أمّا عبد القاهر الجرجاني فيؤمن لأن المعاني يمكن أن تتعدّد دون المساس بوحدة النّظم حيث قال:" تستطيع أن تنقل معنى الكلام من صورة إلى أخرى، دون تغيير اللّفظ، هذا التّصور وسّع أفق التأويل والتفسير، حتى أصبح من الممكن تناول الكلام الواحد من عدّة وجوه." فتشكّلت مهمّة المؤوّل على أنها استكشاف مستويات المعنى الخفيّة في النّص ما هو

---

[15] ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتّنوير، الدار التونسيّة للنّشر، د.ت، ج 11، ط32.

[16] البقرة 143.

[17] الإسراء 70.

[18] القمر 49 .

ظاهر وباطن، حقيقي ومجازي، فالتّأويل هو بذلك الاصطلاح الأمثل لوصف العمليات الذهنية العميقة والمركّبة، فتأويل النصّ يعني توجيه الكلمات نحو دلالات متعدّدة حيث يقرأ كلّ فرد النّص من منطلق رؤيته الخاصّة.

1/ اشكالية تأويل الخطاب الفقهي

تطرح إشكالية تأويل الخطاب الفقهي تساؤلات حول ما إذا كان لمعنى المقصود من أيّ خطاب هو نفس المعنى الذي يريد المتكلم إبلاغه إلى المتقبّل ذلك أنّه إذا اقتصد المتكلم في انتقاء مفردات خطابه اتسعت المساحة الدلالية بين ما يرمي إليه، وما يكشف عنه خطابه ويتأكد الأمر أكثر عندما تتعدد دلالات الخطاب بحكم اختلاف السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي الذي تشكل فيه. يزداد الأمر تعقيدا حينما يتعلق الأمر بخطاب مضى عليه قرونا طويلة، ليتعين على من يطمح إلى إجلاء معناه أن يحاول استحضار السياق الذي ولد فيه الخطاب، والبحث عن معانيه المحتملة خلال الفترة الزمنية التي نشأ فيها. لأن المعنى قد يتغير بمرور الزمن وتتخلق منه دلالات أخرى مجازية، بحيث يفقد معناه الأصلي بحكم التطور الحضاري والاجتماعي. خذ مثلا مفردة "رضخ أو رضوخ"، وهي تستعمل في عصرنا بمعنى الخضوع والإذعان، على الرغم من أن الرضخ هو تهشيم الرأس، فعبارة "رضخ الولد رأس فلان بحجر"، معناها أنه هشم رأسه بحجر. ولا علاقة دلالية بين التهشيم والخضوع. لكن تداول الكلمة في سياقات تاريخية واجتماعية مختلفة شحن حمولتها الدلالية بمعان أخرى مثل: الخضوع والإذعان، بحيث كاد يتوارى معناها الأصلي وهو الكسر والتهشيم. فلو انتقلنا إلى الميدان الفقهي فإن الأمر يزداد تعقيدا لتعلّقه بالنّصوص المقدسة. لأن مفهوم «الوضوح القطعي للنص» مفهوم لا يخلو من الغموض. خذ مثلا نص الآية:﴿والسّارق والسّارقة فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيم﴾[19]. لَئِن بدا هذا النص صريحا وقطعيا فإن الفقهاء اختلفوا في شأن الحد اختلافات عديدة. لأن ثمة مسائل كثيرة يثيرها مفهوم النص جمعها القرطبي في كتابه الجامع لأحكام القرآن ومن بينها: «ماذا عن الاشتراك في السرقة؟ وهل يكون غرم مع القطع؟ وهل تقطع يد من سرق المال ممن سرقه؟ وهل تقطع يده إذا كرر السرقة في العين المسروقة؟ وهل هناك نصاب محدد للمال المسروق لقطع يد السارق؟»[20] حفّزت هذه الإشكالات الفقهاء إلى بيان النص رغم وضوحه، مستعينين في ذلك بالأحاديث النبوية وسعيا لاستحضار إيثاره، إلاّ أنهم اختلفوا في بيانه ليطرح السؤال حول المنهج العقلي الواجب إتباعه عند تأويل معاني الخطاب، يفصل ابن رشد المقال في ذلك «نحن نقرّ يقينا أن كل ما يوصل إليه البرهان، ويخالف ظاهر الشرع».

يستنبط الفقيه من الآيات القرآنية الدّلالات قال تعالى ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أولي الأمر مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[21] وقال أيضا: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[22]. وقد ورد في قوله تعالى:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾.[23] هذا السؤال المعرفي الذي يعتمد على التأمل وإستخدام العقل، حتى لا يعتبر خضوعا للرغبة الشخصية ومنافيا لمفهوم الشرع ومخالف لمقاصده.

2/المنحى التأويلي في تجديد الخطاب الفقهي

أ - التأويل ومرجعيته اللغوية:

معنى التأويل في المعاجم اللغوية مرتبط بمعنى الرجوع حيث يقال: "آل الأمر إلى كذا، أي رجع إليه"[24]. أما في اصطلاح الأصوليين، فإنّ التّأويل يعني صرف اللفظ عن المعنى الظاهر الى معنى مرجوح لاعتماده على دليل يجعله أقرب للظن من المعنى الظاهر[25].

---

[1] المائدة 38.
[20]القرطبي شمس الدين محمد، الجامع لأحكام القرآن، ج 6، ص 112.
[3] النساء 82.
[4]النحل 43.
[5] المائدة 103.
[24]أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت،1956، ج11، ص 33.
[25]الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح، مجد الدين الشيرازي، المطبعة الكستلية، القاهرة 1281 هـ، ج 2، باب اللاّم، ص356.

جاء لفظ التأويل في القرآن سبع عشرة مرّة، ويؤكد أغلب اللغويين والأصوليين على أنّ التأويل ضرورة ملحّة للمتمعن في القرآن نظرا للطبيعة المزدوجة للمعنى، حيث ينقسم إلى ظاهر وباطن ممّا يستدعي معالجة منهجية، إختلفت الآراء حولها.

أسهم الدارسون للتأويل إظهار تأثير جملة من العوامل الخارجية على توجهات المفسرين في التعامل مع النص التأسيسي[26]. ممّا يعكس أهميّة التأويل في فهم النصوص الدينية وتفسيرها.

ذلك أنّ التأويل عمليّة معقّدة تتطلب فهما عميقا للنّص ودراية بالسيّاق التاريخي والثقافي الذي كتب فيه بالإضافة إلى القدرة على تحليل اللّغة والدلالات المستخدمة فيه. كما يتطلب التأويل مراعاة العوامل الخارجيّة التي قد تؤثر على فهم النّص، مثل السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ممّا يعزّز فهم النّص وتفسيره.

فالتّأويل ليس مجرّد ترف معرفي، بل هو نابع من النّص ذاته، إذ أنّه ضرورة ملحّة لفهم النّصوص الدينيّة، حيث يساعد على كشف المعاني الكامنة وراء النّص. فممارسة التأويل لا يكون على الباطن فحسب، ذكر الإمام الجويني أنّ تأويل الظاهر مقبول إذا توفرت الشروط[27].

إنّ إهمال المعنى اللغوي الأصلي للنص القرآني، وما يترتّب عليه من اعتراف بأهميّة التأويل، قد أدّى إلى أزمة تتمثّل في فهم النّص لفئات معينة إعتبرت نفسها قادرة على الوصول إلى التفسير الصحيح أدّى ذلك إلى تنظيم عملية التأويل ووضع ضوابط ومعايير لها، ولقد اكتسب التأويل عند الفقهاء علاقة راسخة بالإيمان، لأنّ الإيمان يستوجب البحث عن الحقيقة. يؤكد ابن دقيق العيد في الألفاظ المشكلة أنّ النّص القرآني هو حق ويقين، يجب فهمه على النحو الذي يرضي الله [28].

يعتبر الفصل بين ظاهر النّص وباطنه الأساس الذي انبنى عليه التأويل عند العديد من المفكرين على امتداد التاريخ الإسلامي. حيث حرص المنادون به إلى استكشاف آليات بناء الأطر والأنظمة المبرّرة للتأويل فهو التوجه نحو ما يجليه النصّ، ليصبح بذلك لغة الفكر، فالتأمّل والتدبّر هو التأويل ذاته، الذي يفتحه النص، وهو الوجه الآخر للنص، والتأويل هو الاجتهاد في الشيء، وهو محاولة لاستجلاء غموض النّص للتوصّل إلى جوهره ، والكشف عن الأصل الحقيقي الذي يختفي وراء الآية أو الحديث، فكما يرى أبو الحسين البصري بأن النص يحتمل معاني متعددة حسب قدرة المفسر ودقة نظره وتأمله، فالتأويل هنا يعني الفهم والإدراك، هو عمليّة فكريّة معقّدة، وكل تأويل يتولّد عنه تأويلات جديدة. إنّ تعدد القراءات يؤدي إلى تعدد التأويلات، هذا الفهم يعتمد على العمليات الذهنية والعقلية. فالجهد المبذول في تأويل النص يرتكز على العقل لفهم أعماقه، فالتأويل الفقهي، عمليّة إعادة بناء القصدية النصّية وفق قواعد خاصة للتأويل. وجوهر هذه العملية هو الكشف عن الدلالات والمعاني، الكامنة وراء الأشياء الظاهرة ومحاولة إزالة الغموض الظاهر، فالتّأويل هو عملية استنباط المعنى الخفيّ في النصوص. ينشر معاني المستترة وراء المعنى الحرفي. فالممارسة التأويلية للفقيه تحوّل القيم الخفية والمستبطنة إلى قيم مدركة ومعروفة، وهو أداة استنباط المعقول من المنقول. يعني أنّ الفقيه يفكّك النص، إلى وحدات دلالية ، ثم يعيد بناءه بمعنى أنّه يقوم بتقسيم المعاني الكامنة والمستترة وراء النّص. حتى يكون التأويل متناسقا مع اللغة العربيّة فلا ينجرح نحو التأويل المضاد ممّا يتطلب فهما للنّص والسيّاق الذي كتب فيه.

وتعتمد العملية التأويلية على ثلاثة عناصر أساسيّة المرسل المستقبل والنّص، هذه العناصر الثلاثة مرتبطة ارتباطا وثيقا باللغة، فهي وسيلة التعبير عن الذات وتفسيرها. فالنّص هو لغة، واللغة تتطور مع التغيرات الإجتماعية والثقافية، ممّا يولّد مفاهيم جديدة، للتعبير عن علاقات أكثر تطورا، فمن الطبيعي إعادة فهم النصوص وتأويلها بعيدا عن السياق التاريخي والاجتماعي الأصلي وحلول مفاهيم معاصرة مكانها، مع الحفاظ على مضمون النص لذلك يجب على المؤول أن يوسّع نطاق نظره في ماهية النّص وأن يدرك أسرار اللغة التي تحتض النص، كما يجب أن يكون حذرا من الوقوع في فخ التأويل المضاد، الذي قد يؤدي إلى تعميق المسافة بين النّص والمؤوّل.

ب - في ماهية التأويل:

ورد في جمع الجوامع للسبكي: التأويل هو حمل اللفظ على معنى محتمل مرجوح، فإن كان بحجة فصحيح أو كان لظني دليلاً ففاسد، وإن كان بلا دليل فلا تأويل. وهو شرعا صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله مع موافقته

---

[26]الزنجاني، محمود بن أحمد، تهذيب الصحاح، تحقيق عبد السلام هارو ن وأحمد عبد الغفور عطار، دار المعارف مصر، 1371 هـ، قسم 2، ص 626.

[27] الإمام الجويني، البرهان، تح، صلاح محمد عويضة، دهر للكتب العلمية، ط1، ص 231.

[28]محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص 176.

للكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الميت﴾[29] فإنّ إخراج الطير من البيضة كان تفسيرا وإخراج المؤمن من الكافر، كان تأويلا.

والمتأمل في التأويل يجد له معنيين:

- أما الأول: التأويل العملي وهو المذكور في القرآن الأحاديث، ويعني ردّ النصوص والأشياء إلى غايتها الأولى والمرادة، الواقع، وبيان ما تؤول إليه.
- والثاني فهو التأويل العلمي وهو حسن فهم النصوص المبهمة بردّها إلى نصوص واضحة وفهمها على ضوئها، وإزالة غموضها، واستخراج دلالاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن التأويل قد ينظر إليه من زوايا أخرى كما يطلق عليه بعضا من المفردات الواجب التدقيق فيها، منها التفسير الذي يعني كشف المراد عن اللفظ، وإزالة إشكاله.

لو أعطي العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودعه الله في آيات من كتابه، إذ لا نهاية لفهم كلامه وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح عليه.[30]

لا يمكن الحديث اليوم عن أية يقظة دينية دون ربطها بالحذر والحيطة، هذه اليقظة كما أشار إليها طه عبد الرحمن ذلك أنّ إعادة فهم الخطاب الفقهي بآليات متنوعة من النصوص صار متأكّدا لا يمكن لهذه العملية أن تنجح عن طريق التأويل المنفتح على الدّاخل والخارج عند قراءة النص، تأويل مرتبط بعدد من المناهج العلمية الحديثة تسعى إلى الكشف عن مكامن المقاصد والدلالات، فالتّأويلية نظرية تضم آليات عديدة لفهم النصوص أو الأعمال والأفعال والسّؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أيّ مدى يتمكن التّأويل أو القراءة الجديدة للخطاب الفقهي أن تكون بديلا لتلك الخطابات الأصولية المنغلقة التي ساهمت في خلق نوع من الانسداد لأفق التغيير والنهوض.

فالاشتقاق الإغريقي للفظة هيرومنطيقا يعني التأويل والتفسير، والتّأويلية هي تقنية النصوص، وهي تقصد خاصة المقدّسة، القرآن، الإنجيل والتوراة. وكلّ تأويل يرتبط بمعايير، فالنصّ يحتوي معنى مما يفرض البحث عن المعنى المفقود، وإنتاج المعنى المأمول من جهة أخرى. والهرمينوطيقا تشير أيضاً إلى القواعد والمعايير النظريات لفهم وتفسير النّص الديني وقد نشأ التأويل في الفضاء الإسلامي مع ظهور نشأة الفرق الدينية، وقد ظهر في أوّل الأمر خلاف في بيان مفهوم التفسير والتأويل. ذلك أن كلمة التّفسير لم ترد في القرآن إلاّ مرّة واحدة، بينما التّأويل أكثر من عشر مرّات.

ويعدّ كتاب "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" لمحمد بن جرير الطبري أول كتاب في شرح القرآن، وقد بدأ كل آية بالشرح قائلا: "تأويل قوله تعالى..."

أمّا التأويل فهو كما يعني الرجوع إلى الأصل فهو يعني الوصول إلى الهدف والغاية، وهي تعتبر حركة متطورة ومن خلال دلالة الصيغة الصرفية "تفعيل" التي تدلّ على الحركة يمكن القول إنّ التأويل حركة ذهنية عقلية في إدراك الظواهر.

يرى ابن رشد أن التأويل هو عملية إخراج دلالة اللّفظ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي مع الحفاظ على خصائص اللغة العربية، غايته في ذلك التوفيق بين الخطاب الديني والبرهان العقلي ، والفيصل في التأويل، قواعد اللغة العربية، و هو لا يقبل حجية الفقهاء دون قيود، فقد أجمع المسلمون على عدم حمل كل ألفاظ الشرع على ظاهرها، ولا إخراجها كلها عن ظاهرها بالتأويل ".

3/ التأويل ومقتضيات العصر

ينطلق التأويل من النص ليبني نسقا فكريا يحترم شروط اللغة، أما التأويل المشوه فينطلق من مواقف ايديولوجية أو سياسية يبحث في النص عما يؤيده ولا يراعي خصوصية النص بنية ومضمونا. هي قراءة تفرض دلالات بعيدة عنها وتستنطق النص قسريًا لتأييد بعض مواقف معينة تنطلق من النتائج باحثة عن مبررات.

وعلى ضوء هذه المقاربة لا يمكن عمليّا تثبيت فهم واحد للنص المؤول، فالمشغل الديني إجابة ثقافية عن أسئلة عصره، فكلما ظهرت أسئلة جديدة، تتسع الأجوبة لتشمل أشكالا جديدة من الفهم.

إنّ توسيع التأويل مرتبط بالبيئة المعرفية المستجدة وما تحمله من قيم فكرية جديدة.

4/ تجديد الخطاب الفقهي وضوابطه

أ- مفهوم التجديد:

---

[1] الروم 19.

[30] الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادرت 794 هـ، البرهان في علوم القرآن ج1، ص 9.

يعني التجديد البعث والإحياء والإعادة المرتبطة بالخلق والموت كما في القرآن والسنة وكذلك أشارت السنة النبوية لمفهوم التجديد من خلال المعاني السابقة المتصلة بالخلق - كالضعف والموت والإعادة والإحياء.

و"الخطاب": هو مجموعة الأفكار والتصورات التي يتمّ التعبير عنها بأشكال مختلفة سواء كانت مكتوبة وبإستخدام وسائل الاتصال المختلفة.

فتجديد الخطاب الفقهي هو عمليّة إحياء وإصلاح لعلاقة المسلمين بالدين، للاهتداء بهديه، ولتحقيق العمارة الحضارية، وهذا لا يعني إطلاقا تبديلاً في الفقه أو الشرع ذاته.

ويكون ذلك بالعودة إلى الأصول وإحياءها في حياة الإنسان المسلم، ويتطلب ذلك تقويم ما اعوّج ومواجهة الوقائع المتجدّدة، فهمها فإعادة قراءتها، عملا بقول الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[31]حيث، يرتبط مفهوم التجديد بمجموعة من المفاهيم النظرية والعمليّة حيث يلتقي مع مفهومي "الأصالة والتراث"، بهدف ترسيخ مفهوم الهوية والوعي، وتلك المقاصد جزء لا يتجزأ من أهداف التجديد. الذي هو بالأساس الاتفاق على الأصول، مع تحديث الاجتهادات، ذلك أنّ التجديد في الخطاب الفقهي، لا في النصوص الدين، أي في اجتهادات الفقهاء، لا في النصوص القطعية من قرآن وسنة، وهذا هو التجديد المقبول.

وهو فهم للنصوص الشرعية وتجديد الطرق والمناهج بشكل لا يمسّ النصوص القطعية، ومراعاة مقاصد الشرع دون تجاوز للقرآن والأحاديث الصحيحة. فتجديد الخطاب لا يهدف إلى الغاء الدين والإتيان بدين جديد، وإنما إلى نفض الغبار عن بعض الأحكام وإعادة النظر في بعضها وجعلها مسايرة للواقع المعاش.

ب- ضوابط تجديد الخطاب الفقهي:

يخضع الخطاب الفقهي لضوابط معينة، تنبع من طبيعة الغايات التي يسعى إليها. أهمّها الارتقاء به شكلاً ومضموناً، وإكسابه مقومات التكيف مع العصر، ليكون أداة لتبليغ الرسالة الإسلامية، وبناء الإنسان المنفتح على عصره، والمحترم للآخر. ذلك أن الخطاب ينبغي أن يعزز الحوار والتفاهم لا العداء والكراهية، لذلك فإنّ هذا الخطاب هو في حقيقته هو واجب ديني يرقى إلى مقام الواجبات الشرعية، حيث وجب على المسلمين أن يكونوا قادرين على الدّفاع عن دينهم من الهجمات المتطرفة ويمكن تلخيص هذه الضوابط في:

- احترام الثوابت الدينية وحصر حدود التجديد أي تحديد ما يقبل فيه التجديد، وما لا يقبل كالعقيدة والقطعيات.
- الالتزام بأساليب وقواعد اللغة العربية كونها لغة الوحي.
- من يتولى أمور التجديد لا بد أن تتوفر فيه شروط معلومة في الفقيه.

إن مصطلح تجديد الخطاب الفقهي أو تطويره اختلط فيه الصواب بالخطأ، وقد يختلف المراد به حسب المستعمل لها. البعض يسعى إلى تحوير الإسلام وتقويض قيمه مواكبة للعصر. أما علماء الإسلام فيقصدون بتجديد الخطاب الفقهي، تطوير الدعوة إلى الإسلام، لتصبح أكثر فاعليّة ونجاعة، واستجلاء حكم الإسلام في القضايا المستجدّة، أو مراجعة التراث الفقهي لتحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات.

من أمثلة ورود التجديد في السنّة النبوية: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الإيمان ليَخْلُقُ في جوف أحدكم كما يَخْلَقُ الثوب، فاسألوا الله أن يُجدد الإيمان في قلوبكم»[32] . ومعنى يَخْلَقُ أي يبلى من العمل بالكتاب والسنّة، والأمر بمقتضاها، المجدّدون لدين الإسلام بالمفهوم العصري للتجديد، هم أهل العلم، قال تعالى **﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[33].**

فالتّجديد مهمة الرّاسخين في العلم، عبر المجامع والمؤتمرات العلمية. التي تتمتع بالموضوعية، فالمجدّد هو من يبحث عن الحقيقة، بغض النظّر عن اتفاقها مع ميوله أو لا ذلك أنّ التّمسك بالأصول والثوابت الإسلامية، من أصول الدين التي لا يمكن أن تكون محلّ تجديد مهما كانت الظروف أو الأسباب بأي حال من الأحوال. وأيّ دعوة لذلك مرفوضة، كإباحة الربا وغيره بحكم التطوّر. لذلك يجب أن يكون المجدّد متمسّكا بالثوابت ويدعو إلى تطبيقها في واقع الناس اليوم، وهذا ما يؤكّد صلوحية الدين الإسلامي لكلّ زمان ومكان.

---

[1] العلق 1.

[1] الطبراني سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية، د.ت، ص84.

[2] النحل 43.

إذ يجب أن يكون الهدف من التجديد هو إصلاح الفكر الديني بناءً على الأسس والثوابت. والالتزام بقواعد اللغة العربية عند تفسير النصوص الدينية وتأويلها. قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[34]، ولا بدّ للمجدّد أن يدرس المسائل الشرعية بعمق، مطّلعا على جميع النصوص التي ترد في المسألة الواحدة قبل إصدار حكمه. فبمراعاة هذه الضوابط يصان الإسلام من تأويل الجاهلين.

ب- لماذا تجديد الخطاب الفقهي؟

جاءت الدعوة إلى تجديد الخطاب الفقهي نظرا للشعور بالحاجة الماسة إلى تجديد متطوّر يضمن فهم الإسلام وقواعده.

دعت أصوات كثيرة إلى ضرورة مراجعة جذرية وشاملة للأساليب التي تعتمد في مجال نشر رسالة الاسلام السمحة ومقاصد شريعته بطريقة تدحض الأباطيل وتكسب من يرغب في معرفة صحيحة للإسلام معالم الحقّ.

بات من المتأكّد اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، تجديد الخطاب الفقهي حيث تتصاعد موجات الكراهية والتطرف والإرهاب والتكفير متخذة من الإسلام مرجعية لها.

هذا وإن تجديد الخطاب الفقهي ليس تجديدا لثوابت الدين، لأنها أركان يقوم عليها بنيان الإسلام ولكن يعني التجديد فهم هذه الأصول وتطبيقها في الحياة اليومية بطريقة تتناسب مع متطلبات العصر.

الخاتمة:

إنّ تجديد الخطاب الفقهي عملية متكاملة، تدافع عن الإسلام وترتقي بالإنسانية مستندة إلى ثوابت الدّين.

ينصرف الخطاب الفقهي إلى جملة من أشكال الإرشاد وهي كلّ رسالة عميقة لبناء وترشيد السلوك، يضطلع بها العارف بمقاصد الإسلام، فيؤثر في محيطه.

فالمقصود بالتجديد هو التجديد الرشيد، الذي يأخذ مقاصد الشرع بالاعتبار وخاصة فقه الأولويات، مع مراعاة المصلحة العامة والضرورات دون المساس بالنّصوص الثابتة (القرآن والسنّة) التي لا يطالها التجديد، لأنها ثوابت قطعية.

يحتاج العالم الإسلامي اليوم إلى حركة تجديدية فقهية متناسقة محكمة ومحكومة بالضوابط الشرعية، تقوم على الدراية والشعور بالمسؤولية، والتقدير العميق لأمانة العلم، ولتقويم ما اعوجّ من سلوك بعض المسلمين. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.[35]

إنّ تجديد الخطاب الفقهي يأتي استجابة للتحديات لاستعادة دور الإنسان وفعاليته ذلك أننا نحتاج اليوم خطابا بنائيا مدركا واعيا بسنن التغيّر الحضاري .

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، د.ت.
2. إبن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح، عبد السلام هارون، دار الجيل، ط 2، 1992م.
3. إبن منظور أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956م.
4. ابن ميمون موسى، دلالة الحائرين، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت.
5. أركون محمد، القرآن من التفسير الموروث على تحليل الخطاب الديني، ترجمة: هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت - ط1، 2000م.
6. الإمام الجويني، البرهان، تح، صلاح محمد عويضة، دهر للكتب العلمية، ط1، د.ت.
7. التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح، علي دحروج، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1996م.
8. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادرت 794 هـ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
9. الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
10. الزنجاني محمود بن أحمد، تهذيب الصحاح، تحقيق عبد السلام هارو ن وأحمد عبد الغفور عطار، دار المعارف بمصر، 1371هـ.
11. الطبراني سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية، د.ت.

[3] الشعراء 192-195.

[35] الأنفال 24.

12.الفيروزأبادي، القاموس المحيط، تح، مجد الدين الشيرازي، المطبعة الكستلية، القاهرة 1281 هـ.
13.القرطبي شمس الدين محمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ، 2003م.
14.محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفصول إلى تحقيق الحق من علم الأصول دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
15.محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6،د.ت.